

CD/PV.978  
14 March 2005

ARABIC

# مؤتمر نزع السلاح

---

المحضر النهائي للجلسة الثامنة والسبعين بعد التسعمائة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،  
يوم الاثنين، ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٥، الساعة ١١/٠٥

الرئيس: السيد تيم كوغلي (نيوزيلندا)

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٩٧٨ لمؤتمر نزع السلاح.

نبدأ اليوم سلسلة جلسات عامة يخاطب فيها المؤتمر وزراء الشؤون الخارجية، فضلاً عن مسؤولين آخرين رفيعي المستوى يمثلون الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، أود، بالنيابة عن مؤتمر نزع السلاح وبالأسالة عن نفسي، أن أرحب ترحيباً حاراً بصاحب السعادة السيد بيير بيتيغرو، وزير خارجية كندا، وهو المتحدث الأول في هذه السلسلة من الجلسات العامة. ونعرب عن بالغ تقديرنا لهذا البرهان الساطع على الأهمية البالغة التي توليها حكومة كندا لمسألتي الحد من التسليح ونزع السلاح، وخصوصاً لأعمال محفلنا.

ويشرفني ويسعدني أن أدعو صاحب السعادة السيد بيير بيتيغرو، وزير خارجية كندا لمخاطبة المؤتمر.

السيد بيتيغرو (كندا) (الكلمة بالفرنسية): إن أعضاء وفود مؤتمر نزع السلاح هم أكثر من مجرد ممثلين في هيئة محددة متعددة الأطراف: فهم يكوّنون مجتمعاً من الدبلوماسيين الذين يكرسون أنفسهم لمعالجة جميع القضايا المتعلقة بعدم الانتشار والحد من الأسلحة ونزع السلاح داخل منظومة الأمم المتحدة برمتها وخارجها. وأدرك رغم الشلل الذي أصاب مؤتمر نزع السلاح لثماني سنوات أن الكثير منكم يشارك مشاركةً بناءة للغاية في أنشطة نزع السلاح التي تُنظم في مجموعة كاملة من المجالات بدءاً بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتهاءً بأسلحة الدمار الشامل. وقد أثمر في واقع الأمر عدد لا بأس به من هذه الأنشطة، وبعثت فينا الأمل النتائج التي تحققت مؤخراً في مجالي التعاون المتعدد الأطراف والأمن البشري، مثل البروتوكول المتعلق بالمتفجرات من مخلفات الحرب الملحق باتفاقية الأسلحة التقليدية وخطة العمل المعتمدة في مؤتمر قمة نيروبي التي تقدم إرشاداً أفضل في تنفيذ اتفاقية أوتاوا بشأن حظر الألغام المضادة للأفراد، فضلاً عن عمليات تبادل المعلومات العملية أثناء انعقاد اجتماعات الخبراء والاجتماعات السنوية للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية.

(تابع كلمته بالإنكليزية)

غير أن هذه الإنجازات وغيرها التي حققها دبلوماسيون معتمدون هنا لا يمكنها أن تخفف من خيبة أملنا إزاء عدم تمكن هذه الهيئة الرئيسية، أي مؤتمر نزع السلاح، من الشروع في أعمال فنية. وأتفق مع رئيس مؤتمر كرم وأمينه العام على تعزيز عملية إحياء هذا المؤتمر وتحديد قدرته على التغلب على المأزق المتواصل بتقديم مزيد من الدعم السياسي "لقضايا النبيلة". وإذا ما أُريد تحقيق تقدم في التعاون المتعدد الأطراف بشأن قضايا حاسمة تتعلق بتزع السلاح النووي ومنع انتشاره والحيلولة دون تسليح الفضاء الخارجي، فلا بد من وجود قيمة سياسية للقيام بذلك ومن دفع تكلفة سياسية لقاء عدم السماح للمشروع بأن يتقدم. وإيلاء اهتمام سياسي مركز لحالة الركود التي آل إليها مؤتمر نزع السلاح وآثارها السلبية على مصالحنا الأمنية الفردية والجماعية هو أحد السبل للخروج من هذا الخندق الذي وقعنا فيه.

بيد أن مؤتمر نزع السلاح يحتاج، لإحداث تغيير حقيقي، إلى أكثر من حفنة من وزراء الخارجية الذين يحضرون مؤتمر نزع السلاح هذا الأسبوع. بل إنه يتطلب أن تدرك بعض العواصم أن الاعتراض المستمر لسبيل التوصل إلى الاتفاق بشأن برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح يعود بالضرر لا بالفائدة على المصالح الأمنية لهذه البلدان. ومما يدعو للأسف أنه من السهل جداً، في هيئة تتكون من ٦٥ عضواً وتتخذ قراراتها بتوافق الآراء، عرقلة

اعتماد برنامجٍ للعمل ومن الصعب جداً الحصول على الدعم العالمي اللازم لاعتماده. وقد سعت كندا دائماً، كبذل ملتزمٍ بتعددية الأطراف، إلى أن تكون قوة بناءة في هذا الحفل، وقد أبدينا مرونة في تعديل خياراتنا لاستيعاب آراء الآخرين مراعاةً للمصلحة العامة. ونرجو من أعضاء مؤتمر نزع السلاح إبداء مرونةٍ مشاهمة.

(تابع كلمته بالفرنسية)

وقد سبق لي وأن ذكرت بعض المسائل الهامة التي عُرضت على مؤتمر نزع السلاح لكنه لم يستطع معالجتها على نحو يليق بهيئة تفاوضية متعددة الأطراف. فالتفاوض بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية واستعراض المرحلة الحالية لتزع السلاح النووي ومنع تسلح الفضاء هي كلها مسائل تؤثر على أمننا. إلا أن جميع هذه المسائل كانت تلقى الإهمال على الصعيد الدبلوماسي في ذات الوقت الذي حدثت فيه تطورات سياسية وعسكرية مثيرة للقلق بشأنها. ومؤتمر نزع السلاح هو في حقيقة الأمر الحفل المثالي لإحراز تقدمٍ بشأن كل هذه المسائل. غير أنه يجب علينا أن نخفف من صلابة مثلنا بجرعة من الواقعية وأن نمنع أن يحل الجمود محل العمل. وإذا تعذر التغلب على العقبات التي تمنع مؤتمر نزع السلاح من معالجة هذه المسائل، عندئذ نعتقد أنه سيكون من الضروري استطلاع إمكانية اللجوء إلى محافل متعددة الأطراف أخرى لمعالجتها.

ومنذ بضعة أيام قليلة، وتحديدًا في ٥ آذار/مارس، احتفلنا بالذكرى الخامسة والثلاثين لدخول معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حيز النفاذ. وهذه المعاهدة، التي بلغ عدد الدول الأطراف فيها ١٨٨ دولة، هي اتفاق أممي دولي يجمع معاً أكبر عدد من الدول، وهو يشكل الأساس لنظامٍ متعدد الأطراف لتزع السلاح النووي ومنع انتشاره. وسيعقد في أيار/مايو القادم، في نيويورك، المؤتمر الاستعراضي السابع لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وسيشكل هذا المؤتمر مفترق طرق للمعاهدة التي وُضعت سلطتها وصحتها جدياً تحت الاختبار عدة مرات خلال السنوات القليلة الماضية. وبانسحاب جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية من معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية تكون قد تجاهلت كلياً الجهود المبذولة لمنع انتشار الأسلحة النووية ونزعها. وبيعاً مؤخراً أهما تحوز أسلحة نووية وترددها في استئناف مفاوضات الأطراف الستة، قد سلطت الضوء على كوريا الشمالية من المخاطر الجديدة التي يشكلها برنامجها النووي على السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. وكذلك فإن الأنشطة النووية العديدة وغير المعلنة التي قامت بها إيران في الماضي، فضلاً عن مساعيها للحصول على دورة وقود نووي كاملة قد أثارَت قلقاً بالغاً إزاء التزام إيران بمنع الانتشار والتسلح النووي، فضلاً عن شكوكٍ جديدة بشأن تطلعاتها فيما يتعلق بالأسلحة النووية. والضمان الوحيد والمقبول للطابع السلمي لبرنامج إيران النووي هو الوقف الدائم لأنشطتها المتعلقة بانتشار الأسلحة النووية.

ورغم أن كندا تدعم الجهود الدبلوماسية الراهنة الرامية إلى إيجاد حل لهذه المشكلة، فإن علينا أن نكون مستعدين كما ذكر رئيس الوزراء السيد مارتان مؤخراً، للانتقال من القول إلى الفعل واتخاذ تدابير أكثر صرامة إذا لزم الأمر. وتود كندا أن تخرج معاهدة عدم الانتشار من المؤتمر الاستعراضي معززة السلطات والفعالية. ولكي يحدث هذا، نعتقد أنه من الضروري التوصل إلى نتيجة متوازنة تُعبر عن التقدم العملي المحرز بشأن ثلاثة عناصر رئيسية للمعاهدة هي منع الانتشار ونزع السلاح واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. ونرجو أيضاً من الدول الأطراف أن تتحمل مسؤولية جماعية عن المعاهدة وتطبيق أحكامها على نطاقٍ أوسع من خلال استعراض الأحكام المتصلة بالاجتماعات.

(تابع كلمته بالإنكليزية)

والتركيز هنا في مؤتمر نزع السلاح ينصب بطبيعة الحال على بُعد المعاهدة المتعلق بتزع السلاح. وعجز مؤتمر نزع السلاح عن الشروع في العمل له أثر مباشر وهام على المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار. وفي المؤتمر الاستعراضي الأخير الذي عقد في عام ٢٠٠٠، كُلف مؤتمر نزع السلاح تحديداً بمهمة البدء فوراً في عملية مفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية من أجل حظر إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في الأسلحة النووية وإنشاء هيئة فرعية ملائمة لمعالجة مسألة نزع السلاح النووي. وقد انقضت خمس سنوات ولم يتمكن مؤتمر نزع السلاح من إنجاز بند واحد من بنود خطة العمل المذكورة. ومضى اقتُرِن إخفاق مؤتمر نزع السلاح في إحراز تقدم بشأن هذين البندين الرئيسيين من جدول أعماله بإخفاقات أخرى في البناء على تدابير متفقٍ عليها لتزع السلاح، فإن ذلك سيحدث خللاً في جانب معادلة نزع السلاح المتعلق بمعاهدة عدم الانتشار. ومن شأن هذا الإخفاق أن يزيد من صعوبة الحصول على التزامات جديدة هامة بخصوص الجانب المتعلق بمنع الانتشار. ولذا فإن ما يحدث هنا أو لما لا يحدث هنا له عواقب حقيقية على اللعبة الكبرى المتعلقة بمعاهدة منع الانتشار وعلى الحفاظ على ما يشكل توافقاً شبه عالمي في الآراء بشأن هذه المعاهدة وغاياتها.

وقد تحدثتُ من قبل عن الحاجة إلى المرونة والحلول الوسط إذا ما أُريد التوصل إلى اتفاق في هذا المحفل بشأن برنامج للعمل. وقد أبدت كندا هذه المرونة في النهج التي اتبعتها. وفي الصيف الماضي أُلحنا إلى أن برنامج عمل "رشيد" يشمل مفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، تقترن بمناقشات عن نزع السلاح النووي (بما في ذلك مسألة ضمانات الأمن السلبية) ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، من شأنه أن يمثل اتفاقاً معقولاً ومتوازناً. وأوضحنا مؤخراً أنه يمكننا الموافقة على اللجان المخصصة الأربعة التي وردت في ورقة رئيس مؤتمر نزع السلاح "غذاء للفكر"، شريطة أن يحظى هذا النهج بدعم عالمي. ونتوقع من مؤتمر نزع السلاح عودة سريعة جداً للأعمال الفنية باعتباره الهدف الرئيسي، وقد أدبنا واجبنا في تقديم الحلول الوسط اللازمة لتحقيق ذلك. ولن نقبل بأقل من هذا من كل عضوٍ من أعضاء هذا المؤتمر.

وفيما يتعلق بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، مثلاً، كنا نعتقد لفترة طويلة أن هذا الاتفاق سيخطو خطوة حاسمة على الطريق لإزالة الأسلحة النووية من خلال وقف إنتاج المواد اللازمة لتصنيعها. وقد ثابراً أحد السفراء الكنديين السابقين وهو المرحوم جيرى شانون، في العمل بجدية في منتصف التسعينات على وضع ولاية تفاوضية لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، كانت تحظى حتى الأشهر الأخيرة بدعم عالمي في هذا المحفل. ونحن على قناعة بأن هذه الولاية لا تزال تشكل أفضل أساس لبدء المفاوضات. لكن بما أن أولويتنا هي على وجه التحديد الشروع في المفاوضات، وليس مناقشة مزايا أي ولاية بعينها، فنحن على استعداد بأن نشارك في مفاوضات بشأن هذه المعاهدة دون أي شروط مسبقة. ويجدوننا الأمل في أن تتضح لنا جميعاً أثناء سير المفاوضات مزايا "معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف يمكن التحقق منها دولياً وبصورة فعالة"، وفقاً لما تتوخاه ولاية شانون. ونحن على استعداد للتنحي عن خيارنا من أجل استهلال مفاوضات حقيقية، ونسأل الآخرين إبداء مرونةٍ مشاهمةٍ لنتمكن من مباشرة العمل.

وبخصوص نزع السلاح النووي، فقد كنا نفضل رؤية ولاية أكثر طموحاً للنظر في وضع تدابير محددة وصكوك جديدة. ولسنا وحدنا في تفضيل هذا الخيار، لكننا اقترحنا من أجل تحقيق توافقٍ في الآراء بشأن برنامج

العمل، إجراء مناقشة بسيطة بشأن الولاية، وكندا مستعدة للتعاون بشأن هذه الولاية بحيث تعالج المواضيع الهامة المرتبطة بهذا الموضوع.

(تابع كلمته بالفرنسية)

وفيما يتعلق بمنع سباق التسلح في الفضاء، كانت كندا منذ زمن طويل من بين تلك الدول التي تعتقد أنه بات من الضروري أكثر فأكثر التوصل إلى اتفاق دولي يحظر تسليح الفضاء، وأن ذلك قد يشكل تدريباً عملياً في الدبلوماسية الوقائية. وهنا أيضاً، قدمت تنازلات من أجل التشجيع على التوصل إلى توافق في الآراء، واختصرت ولاية التفاوض الأصلية إلى ولاية تنحصر في المناقشة. وهذه مسألة هامة بقدر يكفي للموافقة على فكرة أن يقتصر مؤتمر نزع السلاح في المرحلة الأولى على المناقشة. ومما يدعو للأسف أن المرونة التي أبداهها المناصرون الأوائل للمفاوضات من خلال موافقتهم على توسيع نطاق الولاية لتشمل هذا الموضوع لم تلق اهتماماً، وقد أثبت مؤتمر نزع السلاح أنه عاجز عن إنشاء لجنة للبدء بدراسة هذا الموضوع.

ومنع تسليح الفضاء يشكل قضية تؤثر على الأمن في العالم الحقيقي، وهي لن تختفي يقيناً مجرد أن مؤتمر نزع السلاح لم يستطع إيجاد طريقة لدراستها دراسةً صحيحة. وقد سبق لحكومة كندا ونظمت في جنيف ندوتين عن الأمن في الفضاء، كما أنها تعتزم إرسال ممثلين رسميين إلى ندوة للمتابعة من المقرر عقدها هنا يومي ٢١ و ٢٢ آذار/مارس، وستتناول هذه المرة مبادرة كل من الصين وروسيا ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح وهيئة كندية تدعى "مؤسسة سيمونز". وتمول وزارة الخارجية الكندية فريق خبراء دولي وتقدم له المساعدة من أجل التركيز على عمله المتعلق بوضع "مؤشر لأمن الفضاء" الذي نأمل في أن يمكننا من إعداد تقرير سنوي عن الأمن في الفضاء، مع توجيه الانتباه إلى الأحداث التي تؤثر على هذا الموضوع. أما على الصعيد الدبلوماسي، فقد آن الأوان لاستعراض مختلف الخيارات لضمان ألا يصبح منع سباق التسلح في الفضاء مشروعاً أحوف يفرغ من مضمونه ومقصده لأجل الحصول على تأكيدات مجددة تفرضها طقوس اجتماعات الأمم المتحدة.

وفي أيلول/سبتمبر الماضي، أثناء خطاب ألقى أمام الجمعية العامة، لم يشدد بول مارتن، رئيس وزراء كندا فحسب على المأساة التي قد تحدث إذا تحول الفضاء إلى ترسانة ضخمة من الأسلحة وغدا مسرحاً لسباق تسلح جديد، بل إنه اقترح أيضاً حلاً بديلاً وأوصى بتمديد فترة الحظر على نشر أسلحة الدمار الشامل في الفضاء، على النحو المنصوص عليه في معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧. ونحن ما زلنا نفضل أن يكون مؤتمر نزع السلاح هو الهيئة المسؤولة عن هذا العمل، ولكن إذا أثبت عجزه عن إدراج هذا الموضوع في برنامج عمله وعن بدء العمل فيه سريعاً، سنجد أنفسنا نحن وغيرنا مضطرين للبحث عن محفل آخر. وإذا كان الفضاء الخارجي بلا حدود، فلصيرنا حدود. وأعلم أن الغالبية الساحقة للبلدان الممثلة في هذه القاعة التاريخية مثلها مثل الوفد الكندي تترقب بفارغ الصبر استئناف العمل الهام. ونعتقد أننا على استعداد لتحقيق برنامج عمل عملي ومتوازن - وكل المطلوب هو حد أدنى من المرونة من بعض العواصم لصياغة هذا البرنامج.

وقد حان وقت العمل، وكندا تدعم الرئيس الحالي لمؤتمر نزع السلاح في مساعيه للحصول على توضيحات من الدول الأعضاء عما يمنعها تحديداً من تأييد توافق في الآراء بشأن برنامج العمل وما هي الحلول

الواقعية الأخرى التي قد تقترحها في المستقبل لتحقيق هذا التوافق. وما تتطلبه "القضية النبيلة" المتمثلة في التعاون المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح لا يقل عن ذلك.

الرئيس: أشكر وزير خارجية كندا على بيانه الهام، وأعلن الآن تعليق الجلسة العامة لبضع دقائق حتى يتسنى لي مرافقة وزير الخارجية أثناء خروجه من قاعة المجلس. وسنستأنف جلستنا من جديد بعد ثلاث دقائق تقريباً.

عُلقت الجلسة الساعة ١١/٢٠ واستؤنفت الساعة ١١/٢٢

الرئيس: أعلن الآن استئناف الجلسة العامة ٩٧٨.

لم يعد لدي متحدثون آخرون على قائمة هذا اليوم. فهل يود أي وفد تناول الكلمة في هذه المرحلة قبل أن أرفع الجلسة؟ لا يبدو أن الأمر كذلك. وبذلك نأتي إلى ختام أعمالنا لهذا اليوم.

ستعقد الجلسة العامة القادمة للمؤتمر غداً، أي يوم الثلاثاء ١٥ آذار/مارس، في الساعة العاشرة صباحاً. وهذا يعني في العاشرة والنصف تماماً، في قاعة المؤتمر هذه، وأود أن أشكر الوفود المشاركة على حضورهم إلى هنا في الموعد المحدد أي في الساعة الحادية عشرة هذا الصباح. إذن، نلتقي غداً في العاشرة والنصف تماماً، وسنجتمع من جديد، وكما تعلمون مسبقاً أن وزراء خارجية بيرو وفنلندا وهولندا والسويد وأوكرانيا سيخاطبون المؤتمر في جلسته يوم الغد. وبالإضافة إلى ذلك، فإن سفيرة مصر ستدلي ببيان بالنيابة عن مجموعة الـ ٢١.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٢٥

— — — —